التغيرات الاجتماعية في المجتمع الليبي وتداعياتها على الأسرة الليبية

إعـــداد

نجيه جبر محمد

إشـــراف

أ. د سامية قدري ونيس

أستاذ علم الاجتماع

كلية البنات – جامعة عين شمس

أ.م.د أحمد البيلي

أستاذ مساعد علم الاجتماع

كلية البنات– جامعة عين شمس

د/. محمد عمر

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب والعلوم – جامعة الزيتونة

الملخص:

لقد بين الرصد التاريخي لمراحل التحول، أن المجتمع الليبي انتقل من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث اتضحت فيه معالم التغير، فقد مر المجتمع الليبي بظروف قاسية وصعبة تمثلت في انتشار الفقر والجهل والمرض وحياة البؤس والحرمان، بالإضافة للاستعمار الأجنبي الذي نهب الخيرات وشرد أبناء المجتمع، وفي الخمس عقود الأخيرة حدث تغيرات كبيرة شملت كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي كان للنفط الدور المحوري فيها، حيث سخرت عوائده في إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية، وذلك ضمن خطط وسياسات تنموية وضعتها الدولة في ميادين التربية والإسكان والتعليم والزراعة، وغيرها، وما صاحبها

من عمليات التحضر والحراك الاجتماعي والجغرافي، والتي هدفت إلى تحقيق نقلة نوعية في مستوى حياة الأفراد في ليبيا .

فعمليات التغير التي مر بها المجتمع الليبي أحدثت تأثيراً على بنية الأسرة ووظائفها التقليدية فقد تناقص نمط الأسرة الممتدة وزاد نمط الأسرة النووية انتشاراً، كما حدثت تغيرات أساسية على نمط العلاقات ووظائفها الاقتصادية والتربوية التي كانت تقوم بها قديماً من خلال قيام بعض المؤسسات الحديثة بها في الوقت الذي اكتسبت أفرادها قيماً جديدة وبرزت أنماط سلوكية وظواهر اجتماعية جديدة لتداخل عدد من المتغيرات وأهمها التطورات التكنولوجية في وسائل الإعلام، وكذلك الانفتاح على العالم الخارجي.

Summary :

The historical monitoring of the stages of transformation has shown that Libyan society has moved from a traditional society to a modern society in which changes are evident. The Libyan society has experienced difficult and harsh conditions, which have been manifested in the spread of poverty, ignorance, disease and the life of misery and deprivation. In addition to the foreign colonization that plundered the country's resources and displaced the Libyan people. In the past five decades, there have been major changes in all economic, social and political fields, in which oil has played a pivotal role, where its revenues were harnessed to social and economic development as part of the development plans and policies developed by the State in the fields of education, housing, agriculture and others. As well as the urbanization and social and geographic mobility aimed at achieving a qualitative leap in the standard of living of individuals in Libya.

The processes of change in Libyan society have had an impact on the structure of the family and its traditional functions. The extended family style has declined and the pattern of the nuclear family has increased. There have also been fundamental changes in the pattern of relations and their economic and educational functions that were carried out in the past through the establishment of some of the modern institutions at a time when family members acquired new values and patterns of behaviour and new social phenomena emerged as a result of the overlap of a number of variables and the most important technological developments in the media as well as openness to the external world.

التغيرات الاجتماعية في المجتمع الليبي وتداعياتها علي الأسرة الليبية

تمهيد:

قد شهد المجتمع الليبي مجموعة من التحولات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تم بمقتضاها إنتقاله من مرحلة المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، حيث شهد تغيراً واسعاً على جميع الأصعدة، وهو ما يعد إستجابة لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي كان في مقدمتها إكتشاف النفط بكميات كبيرة وقيام الثورة ١٩٦٩ " اللذان سرعا عملية التغير، بالإضافة إلى الإنفتاح الكبير على العالم الخارجي، وظهور العولمة التي أمتدت تأثيراتها على كافة الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

أولاً التغير الإجتماعي في المجتمع الليبي "لمحة تاريخية":

توالت على ليبيا العديد من الحقب والأحداث التاريخية المهمة والتي أثرت فيها بشكل أو بأخر، وتعد الفترة المهمة التي خضعت فيها للإحتلال الإيطالي عام (١٩١١م) من أهم الفترات وأكثرها عمقاً في التاريخ الليبي المعاصر، وخلال هذه الفترة عانت ليبيا حالة من التخلف الإقتصادي وعدم التطور وكانت المشاريع الإقتصادية محدودة من حيث الحجم والنوع وكان الهدف الرئيسي منها تحقيق مصالح الإيطالية**(ليلي علي العاتي، ٢٠١٦، ١٠).**

وفي فترة الحكم الملكي (١٩٥١-١٩٦٩) عاش المجتمع الليبي أوضاعاً معيشية متباينة، حيث كانت الأحوال الإجتماعية الليبية سنة ١٩٥١، وفي ظل الظروف الصعبة التي شهدها المجتمع الليبي في تلك الفترة كان نمط إنتاجه في مرحلة ما قبل النفط يعتمد على الزراعة البسيطة والرعي لفرض الكفاية الذاتية، ونتيجة لسوء الأحوال المعيشية في كافة المجالات والقطاعات بدأت الحكومة في تحسين الأوضاع معتمدة على الإعانات الخارجية والتي تعتبر متواضعة إزاء الوضع المتردي في ليبيا نتيجة إنتشار الأمراض والأمية وكثرة عدد الوفيات خاصة بين الأطفال، وعدم وجود مراكز صحية وقلة عدد الأطباء والمختصين في شئون التمريض والتعليم وكذلك الإدارة والإقتصاد**(لطيفة فتح الله مصباح العريفي،٢٠١٦، ١٢٦).**

إن التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي حصلت في المجتمع الليبي مع منتصف الستينات في عهد الإستقلال تعتبر تحولات جذرية أتت كلها مع بداية السبعينات حيث أن الخطط التي تم وضعها وتنفيذها في العهد الملكي وفي فترة الإستقلال قد أسهمت في رفع قدر المجتمع من التخلف والأمية ووضعت الأسس الصحيحة في سلم التقدم.

وبمجئ فترة قيام ثورة ١٩٦٩م وما صاحبها من تغيرات وتحولات في شتى المجالات والقطاعات كانت أيضاً إمتداداً لما كان في العهد الملكي في إستكمال الخطط والمشاريع التنموية حيث وضعت الدولة خططاً خمسية موازية للسنوات (١٩٧٦- ١٩٨٠)، (١٩٨١- ١٩٨٥) فرصدت لها ميزانية كبيرة، أستهدفت هذه الخطط كافة المجالات وقطاعات الدولة فزاد الدخل القومي والإهتمام بالبنية التحتية وتحقيق أكبر في إنشاء المدارس والمستشفيات والمراكز

الصحية في جميع مدن وقرى ليبيا وتحسن مستوى الخدمات الصحية وتطوير الوضع الإسكاني. **(صندوق الأمم المتحدة للاسكان والتنمية،١٩٩٩، ٥٥).**

فإتسعت المدن وأخذت أشكالاً مختلفة في البناء والتعمير وأسهم النفط في دعم الإقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل لتحسن الوضع المعيشي للمواطن، كما تطورت البنية الإجتماعية والإقتصادية والديموغرافية، وزاد عدد الإلتحاق بالتعليم من قبل الجنسين (الذكور والإناث) وتحسنت خدمات الصحة والمواصلات والكهرباء وزاد أيضاً دخل الفرد، وشهدت الدولة مع منتصف السبعينات وبداية الثمانينات توسعاً عمرانياً كبيراً ونقل السكان من أكواخ الصفيح إلى مساكن مدينة وتم تزويد المستشفيات بأطباء متخصصين في كافة المجالات الطبية بكوادر أجنبية لتغطية العجز في الكادر البشري خاصة في المستشفيات، الأمر الذي ترتب عليه إرتفاع عدد السكان الليبيين من ٢.٠٥مليون في عام ١٩٧٣م إلى ٣.٢٣مليونفي عام ١٩٨٤م، ثم إلى ٤.٣٩ ملايين نسمة في عام ١٩٩٥م، ووصل إلى ٥.٣٢ ملايين نسمة في عام ٢٠٠٦م، ويقدر عددهم في عام ٢٠٠٧م بحوالي ٥.٤٢ ملايين نسمة **(المسح الوطني الليبي لصحة الأسر لعام ٢٠٠٧،٢٠٠٩،٥).**

وفي عام ١٩٩٩م مر المجتمع الليبي بمرحلة الإنفتاح على العالم الخارجي وظهور العولمة والتوسع التكنولوجي وإستيراد مكونات الثقافة الأجنبية، فكان ذلك نتيجة لرفع الحصر الجوي الذي كان مفروض عليه من المجتمع الدولي.

فتميز هذا العصر بأنه عصر ثورة الإتصال وزيادة التقدم التكنولوجي الذي جعل العالم أشبه بقرية صغيرة، كذلك فرض على المجتمعات العالمية بصفة عامة، والمجتمع الليبي بصفة خاصة العديد من التغيرات التي كان لها تأثيراتها المختلفة على كافة النظم الإجتماعية على إختلاف وظائفها، والتي بدورها تكون البناء الإجتماعي للمجتمع، والذي يقوم بدوره في تسهيل تعامل الفرد مع غيره من أفراد المجتمع من خلال التفاعل الإجتماعي الذي يشكل الحياة الإجتماعية، ويحدد الأنماط المختلفة للعلاقات الإجتماعية **(نومه حمد محمد الاسود،٢٠١٢، ١٢٢).**

ثانياً: عوامل التغير في المجتمع الليبي:

لقد تعرض المجتمع الليبي لنوعين من عوامل التغير الاجتماعي العادي أو التلقائي، والتغير الاجتماعي الموجه وذلك بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفيما يأتي نشير إلى أهم هذه التحولات وهي كالآتي:-

١- **التحولات الإقتصادية:**

كانت ليبيا قديماً مسرحاً لصراعات القوى الأجنبية، فلم تحظ بأي نوع من الإستقرار والتنمية في مختلف المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، إذ ظلت محتكرة الموارد والسيادة من قبل قوى الإحتلال المختلفة التي تعاقبت على إحتلالها.

وفي ظل الظروف الصعبة التي شهدها المجتمع الليبي في تلك الفترة كان نمط إنتاجه في مرحلة ما قبل النفط يعتمد على الزراعة البسيطة والرعي لغرض الكفاية الذاتية. **(مصطفي محمد البحباح ،٢٠١٣، ١١١_ ١١٢)** وأن قطاع الصناعة لم يكن أحسن حالاً من قطاع الزراعة، فظروف البلاد لم تكن لتشجع على قيام الصناعة، فقد نشأت صناعات تقليدية صغيرة كان أساسها تحضير المنتجات المحلية الزراعية التي كانت تتركز في مدينة طرابلس وبعض المناطق القريبة منها ويسيرها الإيطاليون، وتشمل هذه الصناعات مطاحن الدقيق، وتكرير زيت الزيتون، والتبغ والنسيج وغيرها من الصناعات البسيطة. **(جمعة عبدالسلام أمخيمة، فيصل مفتاح شلوق، ١٩٩٠، ٢٧).**

لقد أتسمت فترة الخمسينات بأوضاع إقتصادية وإجتماعية متخلفة وكانت محاولات التخطيط للتنمية مبعثرة، وأما فترة الستينات من القرن الماضي فقد شهدت فيها البلاد إنتعاشاً في الإقتصاد الليبي الذي أثر في كافة النواحي والمجالات حيث تميزت هذه الفترة ببروز النفط وإكتشافه وبالتالي بداية عملية تصديره الذي أسهم في إحداث تغيرات جوهرية في هيكل الإقتصاد الليبي، وقد تميزت فترة السبعينات بتنفيذ الخطة الثلاثية ١٩٧٣- ١٩٧٥م، وإستثمار مبالغ مالية متزايدة في مخططات التنمية أدت إلى إحداث تغيرات في البنية الإقتصادية والإجتماعية في مختلف المجالات الحيوية كالتعليم والصحة والإقتصاد والإدارة ووسائل الإتصال وغيرها **(لطيفة فتح الله مصباح العريفي،٢٠١٦، ١٢٤).**

ولقد تتابعت خطط التنمية فكانت الخطة الخماسية ١٩٨٠-١٩٨٥م وتحقق من خلالها نمو إقتصادي وإجتماعي يشمل مجالات التصنيع، والإسكان والتوسع الحضري وفي عام ١٩٩٩م صدر التقرير الليبي الأول للتنمية البشرية، ويعتبر نقلة نوعية في خطط التحول الإقتصادي والإجتماعي ، ثم شهدت البلاد تحولاً إقتصادياً وإجتماعياً كبيراً وهذا ما تظهره خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي ٢٠٠٢- ٢٠٠٦م التي وضعت من أجل تطوير المجتمع ونقله من التخلف إلى التقدم، فأولت إهتماماً كبيراً لأهم الموارد الطبيعية (النفط والمياه) حيث تم تطوير الحقول والمصافي النفطية وزيادة عدد السفن النفطية، فقد وفرت لهذا الغرض مبالغ كبيرة، وفي عامي ٢٠٠٧- ٢٠٠٩م شهدت البلاد تحولاً إقتصادياً وإجتماعياً كبيراً شمل كافة الجوانب**(ليبيا ،تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٩، ١٣٦).**

وقد حققت الخطط التنموية إنجازات عدة على كافة الأصعدة والمجالات، كما أحدثت عدة تغيرات في البنية الإقتصادية والإجتماعية كالصحة والتعليم والمواصلات، والكهرباء، ووسائل الإتصال، وغيرها**(الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، ١٩٩٩، ٦٤).**

٢- التحولات الاجتماعية:

إن طبيعة الأوضاع الاجتماعية والتي ساهمت في المجتمع العربي الليبي، وعاش في ظلها أفراده فرفضت عليهم أوضاعاً صعبة على كافة المستويات الحياتية فقد مرت ليبيا بظروف اجتماعية قاسية تميزت كل فترة فيها بنمط الحكومة السياسية التي تهيمن على مقدرات المجتمع ، وقد عانى سكان ليبيا من سوء التغذية وصعوبة المعيشة وتدني مستوى الدخل حيث إن العمل الزراعي الذي تقوم به الأسرة لا يكاد يكفي لسد الاحتياجات الأساسية **(المختار محمد إبراهيم ، ٢٠٠٠، ١٩)**

ولقد زاد التحول الملحوظ في الحياة الاجتماعية في الأسرة الليبية بعد فترة ظهور النفط، حيث اختلط الناس ببعضهم من خلال هجرة سكان الريف إلى المدن وتخلصهم من بعض العادات والتقاليد التي كانت تقيدهم، وهذا بدوره قد غير من نطاق الشكل الثقافي الذي كان يحدد حياة الأسرة، وجعل الأم الليبية تتحرر من سيطرة الأب وتتطور في عملها، والواقع أن ظهور النفط أسهم في التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فقد حدث في داخل الأسرة الليبية شيء من التحول في أنواع المأكل والملبس والعادات والتقاليد والاتجاهات عامة، وتغيرات أخرى خاصة بالأسرة الليبية من حيث حجمها أو بالأدق بنائها ووظائفها وكذلك في أشكال العلاقات السائدة فيها، كما حدث تغير في الأدوار والمكانات والوظائف الأسرية **(علي الحواث ، العدد ١٥، ٣٥).**

كما أن الفترة التي أعقبت ظهور النفط تعددت فيها الوسائل التي ساهمت في تطور الحياة الاجتماعية في ليبيا، منها تطور وسائل المواصلات التي جعلت الأهالي ينتقلون من المدن والقرى، ويحتكون ببعضهم، وبالأجانب الذين يشتغلون في مختلف المصالح الحكومية، فتغيرت

عاداتهم وتقاليدهم وقواعد سلوكهم، والتي كان لها الأثر في تغيير ثقافة الأسرة الليبية، وقد مر المجتمع الليبي في الخمس العقود الأخيرة بتغيرات اقتصادية وسياسة واجتماعية مهمة أثرت في جميع جوانب حياة سكانه، فبعد أن كان مجتمعاً فقيراً يعتمد على الزراعة البعلية التقليدية والرعي البسيط اللذان كانا عرضه للجفاف بسبب التقلبات الجوية، وتذبذب سقوط الأمطار من سنة إلى أخرى، أصبح اليوم مجتمعاً يتمتع بالرضا الاقتصادي ولديه عائدات نفطية كبيرة، وتحول من مجتمع يعاني من تفشي الجهل والمرض إلى مجتمع تنتشر فيه المدارس والمعاهد والمستشفيات في كل أرجائه(**أمنة حسين مسعود الأزرق، ٢٠١٦، ٨٧-٨٨).**

٣- التحولات السياسية:

عاش المجتمع الليبي أوضاعاً معيشية متباينة خلال فترات متعاقبة من تاريخية، حيث كانت ليبيا قديماً مسرحاً لصراعات القوى الاستعمارية فلم تحظ بأي نوع من الاستقرار السياسي وأن القبيلة هي العنصر المهم في التكوين الاجتماعي للمجتمع الليبي، علي اعتبار أن القبيلة هي الوحدة السياسة الرئيسية والتي يمكن من خلالها تتبع بعض مستويات المشاركة السياسة حتى ولو كانت في مظهرها الشكلي لزعماء القبائل ومسنيها وشيوخ الدين، وأن شيخ القبيلة هو المسئول عن تنظيم العلاقة بين أفراد القبيلة وهو المتحدث بأسمهم أمام ممثلي السلطة العثمانية.**(سلامة فائز سعد خليفة، ٢٠١٣، ٨٣).**

وعندما حصلت ليبيا على الاستقلال بناءً على قرار اتخذته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في الواحد والعشرين من شهر نوفمبر من عام ١٩٤٩، حيث أعلن الاستقلال رسمياً في الرابعة والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٥١، فجرت أول انتخابات برلمانية في مطلع عام ١٩٥٢، وبسبب ما تلتها من أحداث دامية قادتها أحزاب المعارضة التي اتهمت الحكومة بالتزوير فألغيت الأحزاب السياسية، وجرت انتخابات فيما بعد عدة مرات لانتخاب أعضاء البرلمان وأعضاء المجالس التشريعية، فتغير النظام السياسي في ليبيا بعد اكتشاف البترول أحدثت تغيرات وتحولات جذرية أساسية في طبيعة النظام السياسي ومؤسساته، وكانت هذه التغيرات تهدف إلى تحقيق التنمية ودعامة التطور، وخروج الشعب العربي الليبي في بوتقة التخلف إلى واقع التقدم (**مبروكة شتيوي جرود، ٢٠١٦، ٩٥).**

ثالثاً: مؤشرات التغير الاجتماعي في المجتمع الليبي:

شهد المجتمع الليبي تغيرات مهمة على كافة الأصعدة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتي كان للنفط دوراً مهماً في مسيرة تغير المجتمع الليبي من خلال العوائد الناتجة عن تصدير النفط وبكميات كبيرة مكنت الدولة من إحداث التنمية اللازمة للمجتمع، فتحسنت الأحوال المعيشية للفرد والأسرة والمجتمع بالكامل، وتعد الخطة الثلاثية (١٩٧٣- ١٩٧٥) أول خطة تنموية في سبعينات القرن الماضي، ثم توالت الخطط التنموية لتحدث تغيرات كبيرة في مختلف مجالات الحياة، وبرزت فيه مؤشرات التغير من خلال تغيير البيئة والمحيط والذي أدى لتغير على مستوى الشخصية، من خلال القدرة على التكيف مع متطلبات الحياة العصرية الحديثة **(مصطفي عمر التير ، ٢٠٠٢، ١٧٧).**

ويمكن إيجاز مؤشرات التغير في المجتمع الليبي في الآتي:-

١- المؤشر الديموغرافي:

إن المجتمع الليبي هو أحد المجتمعات التي تمر بمرحلة التحول الديموغرافي، فنتيجة لعملية التحديث والتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته ليبيا خلال العقود الثلاثة الماضية، أصبح التغير في الظواهر السكانية منعكساً على تحسن المؤشرات الصحية بصورة عامة، فقط أظهرت الإحصاءات الحيوية ارتفاع عدد المواليد من (٩٣٧٧٥) مولوداً سنة ١٩٩٥ إلى (١٢٠٩٩٩) مولوداً سنة ٢٠٠٥، وبلغ معدل المواليد سنة ٢٠٠٥ (٢٣.٢) لكل ألف من السكان، ومعدل الوفيات (٦. ٢) لكل ألف من السكان، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تطور عدد السكان ومعدلات النمو السنوي الصافي في ليبيا.فقد ظهرت نتائج التعدادات السكانية أن هناك تزايد في السكان أن نتيجة لتحسن الأوضاع الصحية والاقتصادية والاجتماعية للسكان.فبعد أن كان توقع العمر دون ٥٠ سنة في نهاية الستينيات وصل إلى ٦٥ سنة في عام ١٩٩٥ وليرتفع إلى ٧٠ سنة عام **١٩٩٨ (تقرير التنمية البشرية ،١٩٩٩- ٢٠٠٦، ١٠٠).** وقد ارتفع إلى ٧٥.٢ سنة عام ٢٠٠٦م **(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية،٢٠٠٨، ٢٣٣).**

وفي الجدول الآتي نوضح عدد السكان ومعدلات نموهم خلال السنوات (١٩٧٣-٢٠٠٦م)

جدول (١)

يوضح عدد السكان ومعدلات نموهم خلال السنوات (١٩٧٣-٢٠٠٦م)

سنة التعداد	عدد السكان	معدل النمو السكاني %
١٩٧٣	٢٠٥٢٣٧٢	٣.٤
١٩٨٤	٣٢٣١٠٥٩	٤.٢١
١٩٩٥	٤٣٨٩٧٣٩	٢.٨٦
٢٠٠٦	٥٣٢٣٩٩١	١.٨٣

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعدادات السكانية، ٢٠٠٦.

تشير نتائج التعدادات السكانية أن عدد السكان قد ارتفع من (١٢٠٥٢٣٧٢) نسمة في عام ١٩٧٣، إلى (٣٢٣١٠٥٩) في عام ١٩٨٤، ثم وصل إلى (٤٣٨٩٧٣٩) في عام ١٩٩٥، وبينت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٦ أن إجمالي السكان قد بلغ (٥٣٢٣٩٩١) نسمة.

وبذلك فإن معدل النمو السنوي الصافي المتحقق خلال فترة ١٩٧٣ قد بلغ (٣.٤)، ثم ارتفع في فترة ١٩٨٤، إلى أن وصل إلى (٤.٢١)، وكان ذلك نتيجة لاكتشاف النفط الذي ساهم في توفير فرص عمل وتحسن الأوضاع المعيشية والصحية للبلاد والقضاء على الكثير من الأمراض والأوبئة الذي نتج عنه انخفاض معدلات الوفيات إضافة إلى رجوع النازحين الليبيين

من دول الجوار بسبب عمليات التنمية، التي شهدتها ليبيا، ومن ثم استمر في الانخفاض حيث بلغ في الفترة بين تعدادي (١٩٩٥-٢٠٠٦) حوالي (١.٨٥%).

٢- المؤشر التعليمي:

يلعب التعليم دوراً بالغاً في حياة الأفراد داخل المجتمع، إذ يعد التعليم إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في بناء المجتمع وتنميته، وقد شهد الوضع التعليمي في المجتمع الليبي تغيراً ملحوظاً من واقع البيانات والإحصاءات، والتي تشير إلى تزايد نسبة التحاق التلاميذ والطلاب بمختلف مراحل التعليم، وقد كان لصدور قانون التعليم الإلزامي عام ١٩٧٥ دور كبير في ذلك، وقد واكب ذلك توجه الدولة إلى توسيع قاعدة التعليم أمام كل أبناء المجتمع ذكوراً وإناثاً، وفي كل القرى والمدن مجاناً، وقد أدى ذلك إلى إتاحة الفرصة أمام جميع أفراد المجتمع، حيث انتشرت المدارس والجامعات في جميع مناطق البلاد مما أدى إلى ارتفاع عدد الطلاب بنسب عالية، حيث تشير نتائج التعداد العام للسكان إن إجمالي معدد الطلاب الملتحقين بالدراسة خلال عامي (١٩٨٤- ١٩٩٥) قد بلغ (١.٦٨٨.٧٩٧) طالباً وطالبة، كما أن مؤشر التعليم يقاس بنسبة الأمية حيث أظهرت نتائج التعدادات انخفاض نسبة الأمية، فبعد إن كانت تمثل (٣٣.٨%) عام ١٩٨٤ أصبحت تمثلت (١٩%) عام ١٩٩٥م **(الهيئة العامة للمعلومات والثوثيق، النتائج العامة للتعداد العام للسكان١٩٩٥، ٤٦-٤٩).**

وبمقارنة نسبة الأمية من نتائج تعداد ٢٠٠٦م مع نسبة الأمية من نتائج تعداد السكان لعام ١٩٩٥م نلاحظ أن نسبة الأمية في عام ١٩٩٥م بين الذكور تمثل (١٠.٤٥%) وبين الإناث كانت (٢٧.٢١%) وبين إجمالي السكان كانت (١٨.٦٩%)، بينما أظهرت نتائج تعداد عام ٢٠٠٦ أن نسبة الأمية بين السكان انخفضت حيث وصلت إلى (١١.٥%)، وهذه النسبة انخفضت بين الذكور لتصل إلى (٦.٢٧%) وبين الإناث تصل إلى (١٦.٨٩%) أي أن نسبة الأمية انخفضت بنسبة (٣٨.٤%) خلال الفترة بين تعدادي ١٩٩٥ – ٢٠٠٦م. **(الهيئة العامة للمعلومات والثوثيق، النتائج العامة للتعداد العام للسكان٢٠٠٦، ٥٠).**

جدول رقم (٤)

عدد الملتحقين بمختلف مراحل التعليم ونسب الالتحاق المدرسي حسب فئات العمر المقابلة للمرحلة الدراسية

فئات السن المقابلة للمرحلة	عدد السكان			عدد الطلبة الملتحقين بالدراسة			نسبة الالتحاق		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
٦-١٢	٣٧٩٠٧٨	٣٦٤٦٢٤	٧٤٣٧٠٢	٧٦٥٨٢٩	٣٥٠٩٤٨	٧١٦٧٧	٩٦.٥	٩٦.٢	٩١.٤
١٣-١٥	١٠٧٩٥٩	١٦٤١٩٠	٣٣٥١٤٩	١٦٨٢٧٢	١٦٠٨٦٧	٣٣٠١٣٩	٩٩.٠	٩٨.٠	٩٨.٥
١٦-١٨	١٧٤٨٥٩	١٦٩٩٣١	٣٤٤٧٩٠	١٦٧٣٧٢	١٥٩٠٢٤	٣٢٣٣٩٦	٩٥.٧	٩١.٨	٩٣.٨
١٩-٢٤	٣٤٧٣٩٨	٣٣٩٨٨٤	٦٨٧٨٢٨	١٦٨٠١٤	١٩٠٦٠٤	٣٥٨٦١٨	٨٤.٤	٥٦.١	٥٢.٢
مجموع	١٠٧٢٢٩٤	١٠٣٨٦٢٩	٢١١٠٩٢٣	٨٧٠٤٨٧	٨٥٨٤٤٣	١٧٢٨٩٣٠	٨١.٤	٨٢.٧	٨١.٩

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ٢٠٠٦م. ص٤٩

وأوضحت النتائج أنه من بين الذين هم في سن الدراسة من (٦-٢٤) سنة والبالغ عددهم (٢١١.٠٩٢.٣) نسمة كان هناك (١٧٢٨٩٣٠) تلميذاً وطالباً ملتحقين بالدراسة في العام الدراسي ٢٠٠٥- ٢٠٠٦، أي أن نسبة الالتحاق المدرسي بلغت حوالي (٨١.٩%) ترتفع لدى الإناث إلى (٨٢.٨%) في حين تنخفض لدى الذكور إلى (٨١.٢%) ومن الملاحظ أن هذه النسبة ترتفع بالفئة العمرية (١٣-١٥) إلى (٩٨.٥%).

ويتضح مما سبق أن التعليم اتجه نحو التقدم والرقي وقد حقق تغيراً كبيراً عبر مراحلة المختلفة، وقد انخفضت نسبة الأمية وأصبح التعليم في المجتمع الليبي حقاً يمارسه كل مواطن، ولم يبق حكراً على فئة معينة كما كان في السابق.

٣- المؤشر الصحي:

تعد الخدمات الصحية والجيدة معياراً من المعايير الدالة على جودة الأداء التنموي الاجتماعي، وتعتبر الخدمات الصحية انعكاساً للظروف الاقتصادية للمجتمع وتختلف باختلاف البلد والمجتمع المحلي، هدا وقد وضعت الدولة خططاً تنموية شملت جميع القطاعات، وكان القطاع الصحي من أكبر القطاعات التي أولت الدولة اهتماماً به وكانت هذه الخطط بداياتها في الستينيات من القرن الماضي للسنوات التالية (١٩٦٣-١٩٦٨) و(١٩٦٨-١٩٧٤م) (مصلحة الأحصاء والتعداد، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان عام ١٩٦٤، ١) ، بالاتفاق مع منظمة الأمم المتحدة آنذاك، وتوالت بعد ذلك خطط أخرى (١٩٧٦-١٩٨٠) و (١٩٨١-١٩٨٥م) (**صندوق الأمم المتحدة للسكان والتنمية ، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٩، ٥٥)** وكان هدفها تحقيق التنمية الشاملة والرفع من المستوى الصحي للأفراد. وبناء على هذه الخطط والاستراتيجيات فقط شهد القطاع الصحي في ليبيا تطوراً ملموساً وملحوظاً بتقديم كافة الخدمات الصحية في مختلف البلاد، فقد تم إنشاء العديد من المستشفيات والوحدات الصحية، كما زاد عدد الأطباء والممرضين **(صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ١٩٩٧، ٣٣).**

وتبين الإحصاءات ارتفاع عدد المستشفيات التخصصية من ١٢ مستشفى عام ١٩٧٠م إلى ٢٢ عام ٢٠٠٧م، وارتفاع عدد المستشفيات العامة والمركزية من ٢٦ في عام ١٩٨٠م إلى ٧١ في عام ٢٠٠٧م، وارتفعت العيادات المجمعة من عيادة واحدة في عام ١٩٧٠م إلى ٣٧ عيادة مجمعة في عام ٢٠٠٧م، وارتفع عدد وحدات الرعاية الصحية من ٤٣٩ إلى ٨٢ وحدة رعاية صحية أولية، كما بلغ عدد الأسرة بالمستشفيات من ٧٥٨٩ سريراً في عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٢٨٩ سريراً في عام ٢٠٠٧م **(المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة ٢٠٠٧، التقرير الرئيسي ٢٠٠٩، ٤).**

٤- المؤشر التكنولوجي:

تعيش المجتمعات البشرية في هذا العصر، زمن التحولات والمتغيرات الكبرى على جميع الأصعدة الاجتماعية اولاقتصادية والثقافية والسياسية التي أفرزتها ثورة التكنولوجيا الحديثة ودخولها حياتنا دون أن نمتلك أدوات تنظيمها، وحيث تلعب الوسائل التكنولوجية الحديثة كالسينما والراديو والتليفزيون دوراً كبيراً فيم عملية التنشئة الاجتماعية وتشارك جميعها مشاركة فعالة في تنشئة الأفراد من خلال ما تقدمه من مضامين اجتماعية وتربوية ودينية وخلقية وكذلك من خلال ما تقدمه من معلومات وحقائق وأخبار ووقائع وأفكار وآراء من خلال

المزج بين الواقع والخيال، كما أن دخول وسائل الاتصال والترفيه الحديثة من انترنت، وتلفاز، وكمبيوتر إلى داخل كل بيت أدى إلى ضعف الترابط الأسري نظراً لاستحواذها على كثير من الأوقات بما فيها الوقت الخاص باللقاءات العائلية والزيارات الاجتماعية، كما أدى ذلك أيضا إلى انشغال أفراد الأسرة عن بعضهم، وقلة الحوار والنقاش في أمور قد تكون أحياناً جزءاً من حياة الأسرة الأمر الذي يؤدي إلى الحيلولة بين الأفراد وبين تحقيق الجو الأسري الذي ينشئون فيه النشأة السليمة التي تساعدهم على حسن التكيف مع مجتمعهم **(إيمان محمد عز العرب، ٢٠٠٢، ٧٢).**

ولقد أثرت الوسائل التكنولوجيا الحديثة في كثير من المجتمعات الإنسانية خاصة على البناء الأسري والذي نتج عن تلك الظاهرة من تفكيك للعلاقات الداخلية للأسرة، وتغيرات في الأدوار، والمكانات، والوظائف نتيجة تفاعل وتداخل مجموعة من العوامل مثل: تقلص أوقات التفاعلات الأسرية، وغياب أحد الزوجين أو كليهما لفترات طويلة خارج الأسرة وحتى في وجود أفراد الأسرة جميعاً فقد صاحب التغير الهائل في وسائل الاتصال وثورة المعلومات المتدفقة إعلامياً في عزلة نسبية لأفراد الأسرة بسبب الإنشغال الدائم سواء بالمواد الإعلامية أو الوقت المهدر في التعامل مع شبكات الانترنت والمعلومات، ومن ثم توجد العديد من القيم المستحدثة على الأسر، الأمر الذي أضعف من بنية الأسر وقوض وظائفها **(إجلال إسماعيل حلمي، ١٩٩٧،١٩).**

رابعاً: التغير القيمي في المجتمع الليبي:

إن المجتمع الذي يحمل أفراده قيماً وأخلاقيات هو مجتمع يتنبأ له بحضارة ورقي وازدهار، إذ تعد القيم الركيزة الأساسية لقيام الحضارات، وتلعب القيم دوراً كبيراً في تنمية المجتمع، فالتنمية تقوم على التخطيط والإبداع، كما تؤلف القيم الإطار الأخلاقي لكل نشاط إنساني، فالقيم توجه هذه النشاطات نحو أهداف سامية وتقي المجتمع من الانحراف والتفكك وانتشار الجريمة.

فعمليات التغير التي مر بها المجتمع طالت أغلب الأنظمة والمؤسسات الرئيسية في المجتمع أثرت على الإسرة باعتبارها من أهم المؤسسات الاجتماعية، فبرزت أنماط سلوك وظواهر اجتماعية جديدة نتيجة لتداخل عدد من المتغيرات وأهمها التطورات التكنولوجية في وسال الاتصال، وكذلك الانفتاح على العالم الخارجي. تعد وسائل الإعلام المختلفة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر تأثيراً كبيراً في عملية التنشئة الاجتماعية، ويظهر هذا التأثير على المجتمع العربي، ومنها المجتمع الليبي الذي يتأثر فيه الفرد بمظهرين: الأول داخلي، نابع من الثقافة التقليدية، والثاني مظهر خارجي، يتمثل في الثقافة الوافدة من وسائل الإعلام **(نومه حمد محمد الأسود،٢٠١٢، ١٥٣-١٥٤)** التي أصبحت لها تأثير كبير على حياة الأبناء بصفة خاصة وعلى مسيرة التربية والتعليم بصفة عامة، حيث دخلت غرف وحياة الأطفال مباشرة حاملة إليهم أشكالاً وألواناً مختلفة مبهرة، ومتناقضة مع مقومات ومكونات التنشئة، التي تقدمها الأسرة متمثلة في الوالدين، وكذلك المجتمع بمؤسساته، وهيئاته المعنية بقضايا التنشئة كالمدرسة والمراكز الدينية والاجتماعية والثقافية وغيرها، إذ إن معظم ما تقدمه القنوات والشبكات المعلوماتية من برامج ومعلومات تنمي قيم الاستهلاك التظاهري وتكريس قيم غريبة وأنماط

سلوك لا تتفق مع المعايير والمبادئ المقبولة لدى الوالدين والمجتمع مما يؤدي إلى التصادم بين الأهل والأبناء وكذلك إلى أضعاف سلطة الوالدين على أبنائهم وتحجيم دورهم في تنشئتهم وتربيتهم (عبدالخالق محمد عفيفي،١٨،٢٠٠٩)..

ما لا شك فيه أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية يواكبها تحولات في أنساق قيم المجتمع والتوجه القيمي للذات، وذلك لأنه كلما تغيرت مكونات الواقع فيجب أن تتغير أنساق ومكونات القيم بشكل يدعم هذا الواقع المتغير، إلا أن ما شهده المجتمع الليبي خلال الألفية الثالثة من تغير في أنساق قيم المجتمع وفي منظومة القيم الاجتماعية، قد أظهر قيماً جديدة تصارعت مع القيم التقليدية، وتناقضاً حاداً بين القديم والحديث مما شكل خليطاً مزدوجاً من عناصر ثقافية وقيمية تقليدية تعبر عن الخصوصية البنائية والثقافية للمجتمع الليبي، وعناصر ثقافية وقيمية حديثة جاءت نتاجاً لانفتاح المجتمع على العالم الخارجي على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث شهد المجتمع التغير في المظاهر التالية، سيادة القيم الفردية، إعلاء المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، غلبة قيمة المصلحة الشخصية على سلوك الذات، وسيادة قيم الاستهلاك، سيادة قيم السلبية واللامبالاة وتبني الذات لقيمة العنف، وقد يرجع ذلك إلى أنه نظراً للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاصرها ونلتمس آثارها في الغلاء الذي نعيشه، ومع المتطلبات الأساسية للأفراد، وفي ظل الحاجة للتطلع لاحتياجات أكثر، ومع عدم الاستطاعة وقلة الإمكانيات للغالبية الساحقة للمجتمع فقد اتجه البعض إلى التحايل على القانون بطرق ملتوية كاستجابة سلبية للوصول إلى مبتغاه سواء كان إشباع مادي أو معنوي، وفي مقابل ذلك تنازل بعض الأفراد عن العديد من القيم التي كانوا يعتنقونها وتبتوا قيماً أخرى تلائم العصر الذي يعيشون فيه وتتوافق مع متطلعاته **(خيري الصادق عبدالله إرحومة، ٢٠١٢ ، ٦٨-٦٩).**

خامساً: تأثير التغير الاجتماعي على الأسرة الليبية:

وفي هذا الجزء سيتم استعراض ما طرأ على الأسرة الليبية من تغير يمكن إجازة في الآتي:-

أولاً: أثر التغير على بنية الأسرة الليبية

إن الأسرة شأنها شأن بقية النظم الاجتماعية تتأثر بالتغير والتحول الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يجري على الآراء والقواعد الخلقية والقيم والأدوار والعادات والتقاليد الاجتماعية لأفراد المجتمع، وعلى كيانه الاجتماعي، وللتغير الاجتماعي مجموعة من العوامل أو المتغيرات ومنها النفط، والانفتاح على العالم الخارجي ووسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها، مما يؤثر على بنية الأسرة ووظائفها.ومع انتشار وسائل الإعلام والاتصال استطاعت العادات الفردية والاجتماعية أن تنتقل بين المجتمعات الإنسانية بشكل أسرع مما يشكل تهديداً على عادات بعض الثقافات التي تجابه بغزو ثقافي مكتسب عبر وسائل الإعلام، والتي تسيطر عليها جماعات معنية بسبب تفوقها التكنولوجي في هذا المجال**(محمد سعيد فرج،٢٠٠٢، ١٤)**. ويمكن رصد التغير على بنية الأسرة الليبية من خلال النقاط الآتية:

١- التغير في شكل الأسرة وحجمها:

أثر التغير على شكل وحجم الأسرة حيث أصبح الأبناء يفضلون الاستقلال بعد الزواج في محاولة لتفضيل القيم الفردية، والتي تتضح في أثناء مشاهدة وسائل الإعلام أو تكنولوجيا المعلومات (الانترنت)، وهو ما يعكس نموذج الأسرة النووية الغربية، كما تعمل على نشر قيم التحرر خاصة من قيود العائلة والقبيلة، كما تقلص حجم الأسرة نتيجة قلة الإنجاب، حيث أدى خروج المرأة للعمل إلى عدم اهتمام المرأة بالإنجاب، وهو ما أثر على حجم الأسرة، فبعد إن كانت المرأة تحقق مكانتها من خلال الإنجاب، وتحافظ على زوجها بكثرة الإنجاب، فقد أدى انتشار قيم التحرر، وحقوق المرأة، وخروجها للعمل إلى إكسابها ثقة ومكانة اجتماعية بعيداً عن الإنجاب، وهو ما أدى إلى تراجع حجم الأسرة.**(عبدالباسط عبدالمعطي، ٢٠٠١، ٦١).**

٢- التغير في العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة:

تشكل العلاقات الاجتماعية بعداً مهماً ورئيسياً في الأسرة، لأن الأسرة وحدة من شخصيات متفاعلة ومسرحاً للعلاقات المتباينة. ولا شك أن بناء الأسرة ووظائفها معرض للتغير، فتتغير العلاقات وقد تتقلص وتهمل وظائف كثيرة لأفراد الأسرة تجاه بعضهم، ويصبح لكل فرد نزعة خاصة به، الأمر الذي يدفع إلى تغيير شكل الأسرة من أسرة مترابطة متماسكة إلى أسرة مغتربة فاقدة لأوصالها وترابطاتها، **(سامية مصطفي الخشاب ،٢٠٠٢، ٦٨-٦٩)** وطرأت تغيرات أساسية على نمط العلاقات داخل الأسرة الليبية فالأسرة الصارمة بدأت في التغير إلى نمط أقل صرامة، وأصبح الأبناء وخاصة الذكور منهم يعبرون عن رغبتهم دائماً في المشاركة في اتخاذ القرارات، التي تتصل بحياة الأسرة، وأصبحت الأسرة في الغالب ذات سلطة أبوية، ضعيفة مهزوزة مقارنة بما كانت عليه سلطة الأب في الأسرة الليبية التقليدية في الريف والبادية **(مصطفي عمر التير، ١٩٩٢،٣١)**

لقد أثر التغير السريع في المجتمع الليبي على البناء الأسري، والذي نتج عنه تفكك العلاقات الداخلية للأسرة، وتغير في الأدوار، والمكانات، والوظائف نتيجة تفاعل وتداخل مجموعة من العوامل مثل تقلص أوقات التفاعلات الأسرية، وغياب أحد الزوجين أو كليهما لفترات طويلة خارج الأسرة وحتى في وجود أفراد الأسرة جميعاً، فقد صاحب التغير الهائل عزلة نسبية لأفراد الأسرة بسبب الانشغال الدائم سواء بالمواد الإعلامية أو الوقت المهدر في التعامل مع شبكات الإنترنت ومن ثم وجود العديد من القيم المستحدثة على الأسرة، الأمر الذي أضعف من بنية الأسرة وقوض وظائفها **(إجلال إسماعيل حلمي، ١٩٩٧، ١٩)**.

٣- التغير في المكانات والأدوار داخل الأسرة:

هناك وظيفة أساسية للأسرة كانت وما زالت تتبع الأساليب التقليدية بالرغم من تلك التأثيرات والتغيرات وهي وظيفة منح المكانة الاجتماعية لأفرادها، وإن كانت مكانة الأفراد ترتبط بمدى نجاحهم وتقدمهم في مراحل التعليم أو العمل أو العمر حيث كان كبير القبيلة أو كبير الأسرة له مكانة ووضعية خاصة**(يحي اليجياوي، ٢٠٠٢ ،٨).**

وقد أثر التغير على بناء القوة بالأسرة حيث تراجعت السلطة المطلقة لرب الأسرة، فبعد أن كان الأمر الناهي صاحب القول الفصل في كل ما يتعلق بالأسرة، تراجعت سلطته وأصبح للزوجة والأبناء رأي في اتخاذ القرارات الأسرية، أيضاً تراجعت مكانة كبار السن داخل الأسرة، ولم تعد الأسرة هي التي تمنح المكانة وتحدد الأدوار لأفرادها من خلال ملكية الأرض

وكبار السن، وإنما يتحصل الفرد اليوم على مكانته من خلال إمكانياته الخاصة وقدراته الذاتية ومستواه التعليمي، لقد كانت الزوجة في الأسرة الليبية تابعة لزوجها وأصبحت اليوم أكثر استقلالية وتعتمد على نفسها، وهذا يجعلها قادرة على الاستقلال بعيداً عن الزوج. وقد أدى ذلك إلى زيادة التفكك الأسري، حيث أن وظيفة المرأة الأساسية هي رعاية الأولاد والزوج والأسرة بأكملها، ولكن هذه الوظيفة اختفت نتيجة خروج المرأة للعمل، حيث لم تعد المرأة تتحمل مسئوليات الأمومة وتترك أولادها لوسائل الإعلام التي تعرض ثقافات مختلفة، وبالتالي اكتسب الأولاد القيم من وسائل الإعلام، فضلاً عن انهيار المقومات الأساسية لبناء الأسرة.

وبدأت تظهر تغيرات تتعلق بالنظام الأسري وآليات تماسكه أو تفككه مثل الطموح الشخصي، والاستقلالية، والتحرر الجنسي، والترف والاستهلاك، والصداقات عن طريق الانترنت، هذا من جانب الأفراد، أما من جانب الأسر ككل فقد ظهرت مطالبات بأدوار جديدة، وضرورة التخلي عن بعض وظائفها التقليدية وإعادة توزيع المكانات، وتحولات في نمط السلطة الأسرية، والاتجاه نحو الأسر المتكافئة، والتحرر من النصح الزائد للأبناء والاختيار الحر لأفراد الأسرة **(زكريا بشير إمام، ٢٠٠٠، ٢١٢)**.

٤- التغير في التفاعل الاجتماعي:

إن الانفتاح على العالم الخارجي من خلال وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، قد أدى إلى تقليص أو تقليل التفاعل الأسري بين الأفرادً، وحيث أن غياب التفاعل بين أفراد الأسرة قد يؤدي إلى حدوث بعض المشكلات، منها التغاضي عن مشكلات الأبناء وعدم الاهتمام بها، نتيجة التركيز والانشغال بهذه الوسائل، إضافة إلى صرف الوقت، وشعورهم بالتعب والإرهاق، وعندما لا يعبر الآباء أهمية لما يحدث في الأسرة من مشكلات، فإن هذا سيقلل من فرصة تعامل الآباء والأبناء الكبار مع الأطفال الذين هم في مرحلة حرجة من العمر **(سامية مصطفي الخشاب ،٢٠٠٢، ٣٩-٤٠)**. كما أثرت وسائل الإعلام والاتصال المختلفة على تغير أدوار أفراد الأسر فلم يعد الزوج يمارس دور الآمر الناهي على زوجته، ولم يعد يأمر وينهي ولا يناقش، فمع الترويج لثقافة التحرر، وخروج المرأة للعمل، والمساواة بين الرجل والمرأة انحسرت صلاحيات رب الأسرة، وتقلصت سلطته إلى حد كبير، وتأثرت العلاقات الأسرية سواء بين الزوجين، وبين الأبناء، كذلك ازداد تأثير هذه الآليات في عملية التنشئة الاجتماعية، فقلت الزيارات بين الأقارب وانخفضت أشكال التفاعل الاجتماعي بين أعضاء الأسرة إلى أدنى حد، حتى العلاقات مع الآخرين انخفضت إلى حد كبير بسبب تأثير وسائل الإعلام والاتصال المختلفة **(سعيد مبارك آل زعير،٢٠٠٨، ٢٢١)**.

ثانياً: التغير في وظائف الأسرة:

كانت الأسرة التقليدية عبارة عن نظام اجتماعي رئيسي تقوم بتوفير كافة الحاجات الضرورية لأفرادها من مأكل ومشرب وتوفير الأدوات الأولية البسيطة للدفاع والصيد، حيث كانت تقوم بمعظم الوظائف الرئيسية حتى انحسرت في عدد قليل جداً من الوظائف، لدرجة أن العديد من الباحثين الاجتماعيين يتصورون أنه باستمرار التغير في المجتمع وباستمرار التأثير المباشر على الأسرة سوف يؤدي إلى انحلالها وتفككها ونتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي أصابت الحياة الاجتماعية في ليبيا، تحولت الأسرة الليبية من النمط التقليدي "الأسرة الممتدة" إلى النمط الحديث "الأسرة النووية المستقلة بذاتها والمعتمدة

على مؤسسات المجتمع في إشباع حاجاتها، لقد كانت الأسرة تقوم بكل الوظائف الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب وظيفة الإنجاب والتربية والوظيفة الجنسية، وتوفير الأمن والحماية لكل أفرادها ومنحهم المكانة الاجتماعية، واليوم تقلصت وظائف الأسرة الليبية بشكل كبير، وتنازلت عن العديد من الوظائف التي لا يمكن لأي مؤسسة أخرى القيام بها **(أحمد سالم الأحمر،١٩٩٨، ١٩)**، وفي إيجاز نعرض لأهم وظائف الأسرة الليبية الحديثة.

١ـ الوظيفة الإنجابية:

من أهم الوظائف التي تؤديها الأسرة المعاصرة هي الوظيفة الإنجابية ويعتبر الإنجاب هو الوظيفة الوحيدة التي تستأثر بها الأسرة دون غيرها في كل المجتمعات.

لقد تعرضت هذه الوظيفة كغيرها من الوظائف في الأسرة الليبية لعمليات تنظيمية متأثرة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على المجتمع الليبي ويتمثل هذا التغير في حرص الزوجين على إنجاب عدد محدود من الأطفال باستخدام وسائل تنظيم الأسرة، بهدف تحقيق التوازن بين موارد الأسرة من جهة واحتياجات أفرادها والمحافظة على مستوى معيشي معين بالنسبة لأطفالها من جهة أخرى، حتى يكفل لهم وسائل الرعاية والعلاج والتعليم والملبس والترفية... الخ **(عبدالباسط عبدالمعطي، ٢٠٠١، ٥٨)**.

٢ـ وظيفة التنشئة الاجتماعية:

كانت الأسرة في المجتمع الليبي ولا تزال أقوى سلاح يستخدمه المجتمع في عملية التطبيع الاجتماعي ونقل التراث من جيل إلى آخر بمعنى آخر تعليم الفرد الامتثال لمطالب المجتمع والاندماج في ثقافته وإتباع تقاليده والخضوع لأوامره، إلا أن هذه الوظيفة قد تعرضت للتغير داخل الأسرة الليبية بصورة واضحة، نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي تعرض لها المجتمع الليبي خلال العقود الأربعة الماضية، وما لحق الأسرة من هذه التغيرات، والتي تتضح جلياً في إتباع طرق وأساليب حديثة في التنشئة، والمتمثلة في منح المكانة الاجتماعية المتساوية بين جميع أفراد الأسرة، وحق إبداء الرأي والمناقشة واستقلال الشخصية، ومنح فرص التعليم للأبناء في الجامعات والمعاهد العليا، الأمر الذي ترتب عليه إتاحة الفرص أمام الفتيات للدخول إلى سوق العمل وفقاً لقدراتهن وإمكانياتهن العلمية وإثبات وجودهن في المجتمع كعنصر فعال ومهم في عملية التنمية **(أمنة حسين مسعود الأزرق،٢٠١٦، ٨٤)**.

٣ـوظيفة الحماية ومنح المكانة:

وإلى جانب وظيفة التنشئة الاجتماعية عملت الأسرة الليبية التقليدية على منح المكانة لأعضائها داخل المجتمع، حيث يستمد الأفراد مكانتهم من مكانة أسرهم حيث يحظى أسم العائلة (القبيلة) بأهمية وقيمة كبرى في المجتمع الليبي التقليدي، كما تعمل العائلة التقليدية على توفير الحماية لأفرادها من خلال ما تحققه لهم من أمان اقتصادي ونفسي يؤمن لهم مستقبلهم صغاراً كانوا أم كباراً. إلا أنها تنازلت عن الوظيفة الأولى لأفرادها وأصبح كل فرد يتحصل على مكانته الاجتماعية بجهده الخاص وحسب قدراته وإمكانياته، وأيضاً تنازلت عن الثانية لصالح مؤسسات المجتمع الأمنية خاصة في ظل وجود قانون يحدد لكل مواطن ما له وما عليه وأصبح بالتالي توفير الحماية والأمن من مسئولية الدولة الحديثة **(عبدالرزاق محمد شلبي،٢٠١٤، ١١٣)**.

٤- الوظيفة الدينية:

تعتبر الوظيفة الدينية من الوظائف المهمة التي تضطلع بها الأسرة قديماً وحديثاً، ففيها يتعلم الأطفال قواعد الدين وشعائره وأحكامه ومناهجه، حيث تعتني الأسرة بغرس هذه القيم والمبادئ الدينية بين أفرادها، ولقد دعا الإسلام إلى تنشئة الأبناء مند نعومة أظفارهم على العبادات من صلاة وصيام، حتى يتعود الأبناء على عبادة الله سبحانه وتعالى، وجعلهم يرتبطون بالله تعالى منذ صغيرهم، ويراقبون أعمالهم في كبيرها وصغيرها ويوقنون أن الله تعالى يراهم وسيحاسبهم. المجتمع الليبي من المجتمعات المتمسكة بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، ويظهر ذلك في العديد من المظاهر منها تحريم ممارسة الجنس خارج نطاق الزواج، وإلزام الزوج بإعالة أسرته والزوجة بطاعة زوجها، واحترام الوالدين والأقارب والعطف عليهم وإعالتهم عند كبر سنهم، وكذلك الاحتفال بالمناسبات الدينية **(أمنة حسين مسعود الأزرق، ٢٠١٦، ٨٤-٨٥).**

٥- الوظيفة التعليمية:

كانت الأسرة الليبية التقليدية مؤسسة متكاملة تقوم بكل الوظائف، ومن بينها الوظيفة التعليمية، ولكن بعد تحسن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الليبي وما صاحبها من تغير وتطور طال جميع المجالات ومن بينها قطاع التعليم، تخلت الأسرة الليبية عن الوظيفة التعليمية، وأوكلت أمرها لمؤسسات المجتمع من مدارس ومعاهد وجامعات تولت القيام بهذه الوظيفة ولجميع أبناء المجتمع، وبالرغم من انتقال التعليم في المجتمع الليبي من المنزل إلى المدرسة، إلا أن الأسرة مازالت تقوم بدورها في العملية التعليمية من خلال متابعتها وإشرافها على تحصيل أطفالها، فالوالدان هما اللذان يحددان مدى تقدم أو تأخر أطفالهم في المدرسة، حيث نجد الآباء اليوم في المجتمع الليبي يقضون وقتاً طويلاً في مساعدة أبنائهم في مذاكرة دروسهم أكثر من ذلك الذي كان يقضيه الآباء مع أبنائهم في الماضي، ويعود ذلك إلى ارتفاع مستواهم الثقافي والتعليمي، ولإدراكهم لأهمية تعليم أبنائهم، الأمر الذي يجعلهم يبذلون كل جهودهم من أجل تحقيق أعلى المراتب العلمية لهم **(عبدالرزاق محمد شلبي، ٢٠١٤، ١١١-١١٢).**

٦- الوظيفة الاقتصادية:

لقد كانت الأسرة الليبية قديماً أسرة ممتدة منتجة اعتمدت في إشباع حاجاتها على أيدي أبنائها، تستهلك ما تنتجهُ دون الاعتماد على الخارج في توفير متطلباتها، وساعد على ذلك بساطة الحياة بالرغم من تفشي ظاهرة الفقر في المجتمع الليبي في تلك الفترة، إلا أن عملية التحديث والتغير التي عرفها المجتمع الليبي بعد تحسن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهجرة أغلب الأسر للإقامة في المناطق الحضرية أدى لتحول الأسرة الليبية من النمط التقليدي الممتد إلى النمط الحديث الأسرة النووية صغيرة العدد العاجزة عن إشباع حاجاتها وتوفير متطلباتها والاعتماد على نفسها، وبالتالي لجأت لمؤسسات المجتمع في تلبية كل ما تحتاج إليه، وكنتيجة لعجز الأسرة عن توفير متطلباتها أجبر أفرادها على العمل خارج محيطها مما أدى إلى نشوء روابط وعلاقات اقتصادية خارجية كما نمت الروح الفردية عندهم، وكما ساهمت حركة التصنيع في خروج المرأة للعمل ومساعدة الزوج في تحمل مسئوليات المعيشة، وبالتالي حققت اقتصاداً ذاتياً ولم تعد عبءً على كاهل الزوج في إشباع حاجاتها المادية، وإن تلك التغيرات التي حدثت في المجتمع إنما انعكست على الأسرة وبالتالي ظهرت بوادرها السلبية على الأسرة المنتجة إذ أصبحت استهلاكية. فالأسرة الليبية اليوم أسرة استهلاكية

بعد أن تنازلت عن وظيفتها الاقتصادية ولم تعد قادرة على إشباع حاجاتها بنفسها في ظل تعقد الحياة وزيادة المطالب والتخصص وتقسيم العمل(**إسماعيل علي سعد، ٢٠٠٠ ،١٧٥).**

٧- الوظيفة الترفيهية:

من بين الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة الليبية التقليدية الوظيفية الترفيهية، حيث كانت تعقد جلسات السهر والسمر بين العائلات الليبية، ويتم من خلالها تبادل الأحاديث والحكايات والقصص، وتناول العديد من الموضوعات التي تهم الأسرة الليبية في ذلك الوقت بالنقاش والحوار، ولكن وبفعل التغير الذي عرفته الأسرة الليبية، تركت القيام بالوظيفة الترفيهية لمؤسسات المجتمع المتخصصة بهذا الشأن والمتمثلة في وسائل الإعلام الحديثة بمختلف أشكالها وأنواعها من إذاعة مسموعة ومرئية ومسرح وسينما وأندية رياضية وترفيهية وصحف ومجلات، بالإضافة لما تقدمه شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" من خدمات في هذا الجانب المهم في حياة الإنسان وهو الجانب الترفيهي، للتخفيف من حدة التوترات والضغوط النفسية التي يتعرض لها الأفراد في عصرنا الحاضر نتيجة لتعقد الحياة وزيادة الأعباء والمطالب اليومية والتي تسبب في كثير من الأزمات والمشاكل الاجتماعية والنفسية **(عبدالرزاق محمد شلبي، ٢٠١٤، ١١٢).**

قائمة المراجع

١. إيمان محمد عز العرب، ملامح التغير في الأسرة المصرية في ظل مجتمع المعلومات في الأسرة المصرية وتحديات العولمة، تحرير/ أحمد زايد، ومجدي حجازي، كلية الأداب، جامعة القاهرة، ٧-٨ مايو، ٢٠٠٢.
٢. إجلال إسماعيل، الأسرة العربية: النظرية والتطبيق، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٧.
٣. إسماعيل علي سعد، الإتجاهات الحديثة في علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
٤. سامية مصطفى الخشاب، شاهد على الأسرة المصرية المعاصرة، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، جامعة القاهرة، ٧-٨ مايو، ٢٠٠٢.
٥. سعيد مبارك آل زعير، التلفزيون والتغير الإجتماعي في الدول النامية، بيروت، ٢٠٠٨.
٦. عبد الخالق محمد عفيفي، بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١١.
٧. عبد الباسط عبد المعطي، إتجاهات نظرية في علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠.
٨. عبدالباسط عبد المعطي، العولمة وأدوار الأسرة في التعليم ورقة رؤيا في العولمة والتعليم والتنمية البشرية، وصف البحوث والدراسات السكانية ، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠١.
٩. محمد علي حوات، العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢.
١٠. مصطفى عمر التير، مسيرة التحديث في المجتمع الليبي والموائمة بين القديم والحديث، معهد الإنماء العربي، ١٩٩٢.
١١. محمد سعيد فرج "خصوصية الأسرة المصرية أمام العولمة في الأسر المصرية وتحديثات العصر" تحرير/ أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٧-٨ مايو، ٢٠٠٢.
١٢. مصطفى عمر التير ، التحديث والتحضر والتنمية البشرية، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، ٢٠٠٢.
١٣. زكريا بشير إمام، في مواجهة العولمة، مكتبة روائع مجداوي، عمان، الأردن، ٢٠٠٠.
١٤. يحيي اليحياوي، في العولمة والتكنولوجيا والثقافة، مدخل إلى تكنولوجيا المعرفة، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٢.
١٥. أمنة حسين مسعود الأزرق، التأثيرات الإجتماعية والإقتصادية الأسرية على التحصيل الدراسي للأبناء في مرحلة التعليم الأساسي في المجتمع الليبي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٦.
١٦. خيري الصادق عبد الله رحومه، تأثير التغيرات الإجتماعية والثقافية في بنية الأسرة الريفية ووظائفها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٢.
١٧. سلامة فائز سعد خليفة، تأثير التغيرات الإجتماعية على المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الليبي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٣.
١٨. عبد الرازق محمد شلبي، التحديث والعنف الأسري، دراسة تطبيقية في المجتمع الليبي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٤.
١٩. لطيفة فتح الله مصباح العريفي، المتغيرات الإجتماعية في الصحة الإنجابية، دراسة ميدانية لعينة من الأسر الليبية في مدينة طرابلس، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٦.

٢٠. المختار محمد إبراهيم، التغير الإجتماعي في ليبيا وتطور الحركة النقابية، دراسة ميدانية لدور التنظيم النقابي بمجتمع المصنع، رسالة دكتوراه، كلية الأداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.

٢١. مصطفى محمد البحباح، أثر البرامج التنموية على نوعية الحياة الأسرية في المجتمع الليبي، دراسة سيسيولوجية، للمؤشرات الإجتماعية لنوعية الحياة "مدينة زليتين نموذجاً"، كلية الأداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٣.

٢٢. مبروكة شتيوي محمد جرود، التحولات الإجتماعية في المجتمع الليبي وإنعكاساته على أدوار المرأة، دراسة ميدانية بمدينة ترهونة، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٦.

٢٣. نومة حمد محمد الأسود، الآثار الإيجابية والسلبية لعملية التحديث على ثقافة المجتمع الليبي، دراسة ميدانية لعينة من الأسر بمدينة سرت، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٢.

٢٤. أحمد سالم الأحمر، الأسرة الليبية الحضرية، تركيبها ووظائفها ومشكلاتها، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات المعهد العالي لتكوين المعلمين "زليتين"، العدد الأول، ١٩٨٩.

٢٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٨.

٢٦. تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٩-٢٠٠٦.

٢٧. جمعه عبد السلام أمخيمة، وفيصل مفتاح شلوق، دراسة تحليلية للسياسات الصناعية في ليبيا، مجلة قاريونس العلمية السنة الثانية، العدد الثاني، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٠.

٢٨. صندوق الأمم المتحدة للسكان والتنمية، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٩.

٢٩. صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في ليبيا، وضع النساء والأطفال في ليبيا، طرابلس، ١٩٩٧.

٣٠. علي الحوات، كيف حدث التحول الإجتماعي في المجتمع الليبي، مجلة الرواد، العدد ١٥.

٣١. ليلى علي العاتي، أثر الهجرة على تغير التركيبة السكانية في ليبيا إبان فترة الاحتلال الإيطالي، (١٩١١ – ١٩٤٣) دراسة إحصائية تحليلية، معهد الدراسات الماليزية والدولية، الجامعة الوطنية الماليزية، المجلة الجامعة، العدد الثامن عشر، المجلد الثاني، مايو، ٢٠١٦.

٣٢. ليبيا، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٩، طرابلس الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.

٣٣. المسح الوطني الليبي لصحة الأسر لعام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩.

٣٤. الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، ليبيا، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٩.

٣٥. الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، النتائج العامة للتعداد العام للسكان، عام ١٩٩٥.

٣٦. الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، النتائج العامة للتعداد العام للسكان، عام ٢٠٠٦.

٣٧. مصطفى عمر التير، التحديث والتنمية وإسهامات التعليم العالي، دراسة قدمت إلى ندوة التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا، المركز الإفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الإجتماعي، طرابلس، ليبيا، ٢٧ – ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٢.